

الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠٢١: دراسة في السلوك التصويتي

م. د صلاح نوري عبد الحسن، م. م علي عبد الرحيم العبودي*

(* الجامعة العراقية - كلية القانون والعلوم السياسية،

Ali.abdulrahim@nahrainuniv.edu.iq

جامعة النهدين - كلية العلوم السياسية

المستخلص

الشروط والاحكام والقوانين وهو مرتبط بنشاطات السلوك السياسي للفرد مما يجعله تعبيراً فردياً عن الرأي بحرية عند اختيار الممثلين على الرغم من التباينات في طبيعة وتحديات السلوك التصويتي بين المجتمعات؛ الا ان أهدافه تظل ثابتة، وهي تحقيق تكامل العملية الديمقراطية من جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي حالة العراق في الانتخابات النيابية بعد عام ٢٠٠٣ مروراً بانتخابات عام ٢٠٠٥ وصولاً الى انتخابات عام ٢٠٢١، لم تشهد الأمور تغييرات كبيرة، لقد كانت هناك العديد من العوامل الضاغطة، التي اثرت بشكل كبير على السلوك التصويتي للمواطن العراقي، و لا تزال تؤثر عليه، و من ابرز تلك المؤثرات: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الاثنية والطائفية، والنظام الانتخابي المتبع، و أدى السلوك التصويتي لدى المواطنين دوراً مهماً في اظهار نتائج الانتخابات بشكل يعكس التنوع في مكونات الشعب العراقي، فقد افرزت هذه النتائج المزيد من التشتت في المشهد السياسي العراقي، مع ظهور قوى سياسية جديدة على الساحة السياسية، وبالتالي مثل هذا الامر تحولاً جوهرياً في العملية السياسية. وان كان ذلك التحول كان ذو طبيعة اجرائية و سطحية؛ الا انه قد يكون بمثابة فتح الأبواب المؤصدة باتجاه التغيير الشامل.

الكلمات المفتاحية:

السلوك، السلوك التصويتي، الانتخابات العراقية لعام ٢٠٢١، الانتخابات

<https://doi.org/10.61279/www.xjxj36>

تاريخ النشر ورقيا: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/٢٠

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٢/١

متوفر على الموقع الالكتروني: ٢٥ نيسان ٢٠٢٥

متوفر على: <https://jpls.edu.iq/index.php/jpls/ar/article/view/492>

متوفر على: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/issue/18193>

المجلة تعمل بنظام التحكيم المجهول لكل من الباحث والمحكمين

هذا البحث مفتوح الوصول ويعمل وفق ضوابط (نسب المشاع الإبداعي) (نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاستشاق ٤,٠ دولي)

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناسر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

المجلة مؤرشفة في مستوعب المجالات العراقية المفتوحة

للمزيد من المعلومات مراجعة الروابط في الشعارات اذناه

Iraqi parliamentary elections of 2021 : a study in voting behavior

Issue 28
Year 2025

Phd.Teacher. Salah Noori Abdulhassan
Assistant teacher.Ali Abdulrahim Al-Aboudi
(* Iraqi University / College of law and political science
Nahrain University/ College of Political Sciences
Ali.abdulrahim@nahrainuniv.edu.iq

Abstract

Voting behavior is one of the general patterns of social behavior, as it follows the same terms, conditions and laws and is related to the activities of the individual's political behavior, which makes it an individual expression of opinion freely when choosing representatives, despite the differences in the nature and challenges of voting behavior between communities; but its goals remain constant, namely, to achieve the integration of the democratic process from all political, social and economic aspects, and in the case of Iraq in the parliamentary elections after 2003, through the elections of 2005 to the elections of 2021, things have not witnessed major changes, there have been many factors lobbying, which significantly influenced voting behavior The voting behavior of citizens played an important role in showing the results of the elections in a way that reflects the diversity of the components of the Iraqi people ,these results have resulted in more dispersion in the Iraqi political scene, with the emergence of new political forces on the political scene, and therefore this represented a fundamental change in the political process, although that change was of a procedural and superficial nature, but it may serve as opening the doors leading to comprehensive change, and not the surface.

Keywords

[behavior, voting behavior, Iraqi elections of 2021, elections](#)

recommended citation

للأستاذ بهذا البحث: صلاح نوري عبد الحسن و علي عبد الرحيم العبودي. «الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠٢١: دراسة في السلوك التصويتي». مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، عدد ٢٨، نيسان، ٢٠٢٥، ٣٣٤-٣١١

<https://doi.org/10.61279/wwwxjxj36>

Received : 1/2/2025 ; accepted :20/2/2025 ; published 25 April2025
published online: 25 April 2025

Available online at: <https://jips.edu.iq/index.php/jips/ar/article/view/492>

Online archived copy can be found at: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/issue/18193>

Indexed by:  <https://doaj.org/toc/2664-4088>

 prefix 10.61279

This article has been reviewed under the journal's double-blind peer review policy.

This article is open access and licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License (CC BY-NC-ND 4.0).

Printing rights are reserved to the (Journal of the College of Law and Political Science) - Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

For more information, follow the links below


CC BY-NC-ND 4.0 DEED


IRAQI
Academic Scientific Journals


Google Scholar ROAD

المقدمة

التركيز في بحثنا على جانب مهم من تلك الانتخابات الا وهو السلوك التصويتي للناخب العراقي بهدف فهم ابرز مظاهره والمعوقات التي تعترضه ، فالناخب كونه كائناً اجتماعياً يتأثر بالعديد من العوامل البيئية التي تؤدي دوراً مهماً في توجيه سلوكه التصويتي.

ثانياً: إشكالية البحث:

ان عملية السلوك التصويتي بما تشتمل عليه من مؤثرات مختلفة تؤدي دوراً مهماً في العملية الانتخابية ، ومن اجل دراسة وتشخيص السلوك التصويتي للناخب العراقي في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢١ تحاول إشكالية البحث الإجابة على عدة أسئلة محورية لعل من ابرزها الاتي:-

١. ما هو مفهوم السلوك التصويتي؟
٢. ماهي ابرز التحديات التي واجهت الانتخابات النيابية العراقية في عام ٢٠٢١؟
٣. ماهي ابرز مظاهر ومحددات السلوك التصويتي في الانتخابات النيابية العراقية عام ٢٠٢١؟

ثالثاً: فرضية البحث:

يبني البحث على فرضية مفادها ان مخرجات العملية الانتخابية النيابية في العراق لعام ٢٠٢١ عكست بشكل كبير السلوك التصويتي للناخب العراقي الذي تأثر بدرجة كبيرة بالمؤثرات الخارجية والداخلية الضاغطة.

رابعاً: مناهج البحث:

طبيعة البحث تطلب توظيف اكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، إذ جرى استعمال المنهج التحليلي كون البحث

تعد الانتخابات جوهر العملية الديمقراطية ، وبالتالي فهي تمثل بعد اساسي من ابعاد المشاركة السياسية ، فالعملية الانتخابية ترتبط بعلاقة ديناميكية مع المشاركة السياسية، و وفقاً لذلك الأساس لا يمكن ان تكون هناك مشاركة سياسية فعلية من دون وجود مشاركة انتخابية فاعلة تعكس من خلاله السلوك التصويتي للناخبين.

فالسلك التصويتي للناخب متعدد الجوانب ، ويتضمن مجموعة من المتغيرات والمؤثرات التي قد تكون نفسية او سياسية او اقتصادية او اجتماعية او غيرها من المؤثرات والمتغيرات الأخرى الفاعلة والمؤثرة على السلوك التصويتي للناخب ، أي بمعنى انه يتضمن معطيات مدركة وعقلانية ، وقد تتغلب العوامل والمؤثرات غير المدركة على العوامل والمؤثرات الأخرى بصورة او أخرى، و حاولنا في بحثنا التركيز على جانب مهم من جوانب العملية الانتخابية العراقية لعام ٢٠٢١ ، الا وهو السلوك التصويتي للمواطن العراقي في تلك الانتخابات ، ومن المهم قبل الخوض في موضوع البحث لابد من توضيح بعض النقاط المتعلقة بموضوع البحث ومنها.

اولاً: أهمية البحث:

تكتسب الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١ أهمية حيوية في تعزيز العملية الديمقراطية في العراق لاسيما انها جاءت بعد استقالة حكومة «عادل عبد المهدي» ، هذا الامر دفع الكثير من الباحثين والدارسين الى التعمق في دراسة مختلف جوانب هذه الانتخابات ، وجرى

الأول تضمن دراسة لمفهوم السلوك التصويتي من الناحية النظرية، أما المبحث الثاني فقد اتخذ عنوان الانتخابات النيابية في العراق عام ٢٠٢١ السياقات، والتحديات، وجرى ضمن هذا المبحث مناقشة اهم السياقات والتحديات التي مرت بها انتخابات عام ٢٠٢١، وفي المبحث الثالث جرى دراسة السلوك التصويتي للناخب العراقي في انتخابات عام ٢٠٢١ من حيث المحددات والمظاهر.

احتوى على دراسة نظرية لمفهوم السلوك والسلوك التصويتي، وايضاً جرى استعمال المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف العملية الانتخابية البرلمانية في العراق عام ٢٠٢١، فضلاً عن استعمال منهج التحليل النظمي، و المنهج السلوكي.

خامساً: هيكلية البحث:

انطلاقاً من إشكالية البحث و فرضيته اقتضى موضوع البحث تقسيمه على ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة، المبحث

المبحث الأول

السلوك التصويتي مقارنة مفاهيمية

من ناحية، كما يتضمن السلوك الاتصالي من حيث هو مظهر أساسي لتفهم الكائن الحي مع بيئته من جهة أخرى»^٢.

وايضاً عرف بأنه «استجابة الفرد لمؤثر أو موقف خارجي إلا أن تلك الاستجابة تتباين وفقاً لطبيعة و نوعية المؤثر أو الموقف من جهة، وطبيعة السمات الشخصية للفرد من جهة أخرى، وقد تكون تلك الاستجابة حركية او عقلية او اجتماعية»^٣.

مما تقدم نخلص الى ان مفهوم السلوك هو «مجموع النشاط النفسي والحركي والجسمي والفيسيولوجي، واللفظي الذي يصدر عن الانسان، وهو يتعامل مع بيئته ويتفاعل معها»^٤.

المطلب الثاني: مفهوم السلوك التصويتي

يمثل السلوك التصويتي احدى اهم خطوات العملية الديمقراطية، سواء في مرحلة التحول أم الترسخ، ولهذا فان مفهوم السلوك التصويتي يمتلك اهمية كبيرة من الناحيتين النظرية والعملية، وعلى المستويات المختلفة انطلاقاً من

ان عملية تسليط الضوء على الجانب المفاهيمي في الدراسات العلمية والأكاديمية يمثل ضرورة ملحة، ومن ذلك المنطلق جرى تقسيم هذا المبحث على مطلبين كالآتي:-

المطلب الأول: مفهوم السلوك

يعد السلوك Behavior الموضوع الرئيس الذي تدور حوله الدراسات الإنسانية عامة ودراسات علم النفس خاصة، ويقصد بالسلوك «كل أوجه النشاط التي تصدر عن الكائن الحي، سواء أكان هذا السلوك ظاهراً ام غير ظاهر، ويكون عادة على شكل نشاط جسمي او حركي او لفظي او عقلي او اجتماعي او انفعالي يصدر من الكائن الحي بوصفه استجابات لمثيرات معينة داخلية وخارجية»^١.

وعرف السلوك على انه «مجموع العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق امكانياته، وحفظ توتراته، التي تدفعه على الحركة بتهديدها لتكامله، ويتضمن السلوك البشري التفكير الشعوري، الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي او يمهد له، فهو تجريبي عقلي يؤدي فيه تأجيل الاستجابة وتوقع السلوك المادي دوراً مهماً

١. إبراهيم مرتضى إبراهيم الاعرجي، السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد: دراسة عن الانتخابات النيابية في العراق عام ٢٠١٠، (مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٩٨)، ٢٠١١، ص٣٧٥.

٢. صابر عبد ربه، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، (دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٢)، ص١٢٩.

٣. صالح عباس الطائي، المدخل الى السياسة الخارجية: دراسة في السلوك السياسي الخارجي، (مطبعة الكتاب بغداد، العراق، ط١، ٢٠١٤)، ص١.

٤. محمد شفيق، السلوك الإنساني وفن القيادة والتعامل و مهارات الإدارة، (مطابع روز يوسف، القاهرة، مصر، ب.ت)، ص٢.

للأفراد جزءاً من سلوكه العام، لأنه كائن اجتماعي يتفاعل مع المتغيرات سواء أكانت على المستوى الاجتماعي أم السياسي أم الثقافي لمجتمعه، وتشكل هذه المتغيرات عوامل تؤثر في سلوكه السياسي، وفي مستوى وعيه السياسي^٥.

وقد ظهر السلوك التصويتي بشكل ملحوظ مع ظهور المدرسة السلوكية، واندماجها في المجال السياسي، حيث ركزت المدرسة السلوكية على الأنشطة والدراسات التي تتناول السلوك السياسي، مما أدى إلى تطور مفهوم السلوك التصويتي، وقد شمل ذلك دراسة أنماط التصويت والسلوك الانتخابي، بالإضافة إلى التنبؤ بالنتائج المرتبطة بهما^٦.

من هذا المنطلق يتضح أن السلوك التصويتي مرتبط بشكل كبير بالجوانب السيكولوجية للأفراد، وبالتالي فهو يتأثر بالعوامل المحيطة في البيئة الاجتماعية التي يتفاعل فيها الفرد فتصبح كل أفعاله، لاسيما بما يتعلق بالجانب الإجرائي للسلوك التصويتي بمثابة ردود أفعال تجاه المحفزات داخل البيئة الاجتماعية، السياسية، والديمقراطية الاقتصادية وما إلى ذلك.

الفرد إلى النظام السياسي، وهذا يعني أن عملية السلوك التصويتي يمثل حلقة الوصل بين تلك المستويات والابعاد المختلفة^٥.

إن الاهتمام الكبير بالسلوك التصويتي دفع العديد من الباحثين إلى التركيز على هذا الموضوع حيث قاموا بالعديد من الدراسات والأبحاث لاكتشاف اتجاهات وسلوكيات الأفراد أثناء الانتخابات والتصويت^٦.

تعتبر العملية الانتخابية من الآليات والمؤشرات الأساسية للديمقراطية، إذ أن الانتخاب ليس مجرد إجراء رسمي أو خطوات رسمية تنفذ بطريقة سياسية بحتة، بل هي عملية معقدة ومتشابكة تتداخل فيها عوامل الانتخابات ونظامها وبينتها، وكذلك طبيعة النظام الانتخابي وضوابطه^٧.

فإن الإنسان نتاج المجتمع الذي نشأ فيه، وبالتالي فإن هذا المجتمع يساهم في تشكيل توجهاته وسلوكه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية **Socialization**، وهذه الأخيرة من أهم مشاكل الوجود الإنساني، لأنها تتعلق ببناء الفرد الداخلي، فمن خلال التنشئة الاجتماعية تتكامل الثقافة المجتمعية في شخصية الفرد، وكذلك تكامل الفرد في الثقافة المجتمعية^٨.

بناءً على ذلك يعتبر السلوك السياسي

٥. منتصر مجيد حميد، أسس السلوك التصويتي في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (العدد ٦٢)، ٢٠١٥، ص ١٠٧.

٦. ينظر إلى: أمين رأس العين، السلوك الانتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية ١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر)، ٢٠٠٣، ص ١٨.

٧. الجمعي قبوح، عبد الكريم هشام، السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري: دراسة سيكولوجية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة، (المجلد الثاني، العدد ٢)، ٢٠١٧، ص ٥١.

٨. صابر عيد ربه، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

٩. الجمعي قبوح، عبد الكريم هشام، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

١٠. منتصر مجيد حميد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

المبحث الثاني

الانتخابات النيابية في العراق عام ٢٠٢١ (السياقات، والتحديات)

عام ٢٠٠٣ بالضعف والتردد ، فعلى سبيل المثال لم تتجح حكومة «عادل عبد المهدي» بعد عام من تشكيلها في معالجة الملفات المهمة التي خلفتها الحكومات السابقة، والتي كان من المتوقع ان تبدا في معالجتها ، لاسيما ما يتعلق بملفات الفساد، ولم يرق أداء الحكومة لمستوى معالجة التدهور الاقتصادي، وسوء الخدمات، وارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن تعثرت جهود إعادة الاعمار، واستمرت سياسة المحاصصة، وتزايدت التدخلات الخارجية في شؤون البلاد. ١١ .

فضلاً عن ذلك كان الاقتصاد العراقي يكابد العديد من المشكلات، مثل الازمات في قطاعي الزراعة والصناعة، وتدهور البنى التحتية، ووقوع الأسواق العراقية تحت رحمة السلع المستوردة، وارتفاع عجز الموازنة الى ٢٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩ ، و وفقاً للمتحدث باسم وزارة التخطيط «عبد الزهرة الهنداوي» فإن اخر إحصائية لنسب الفقر في العراق عام ٢٠١٩ قبل جائحة كورونا سجلت ما يقارب ٢٢,٥٪ ونسبة البطالة ٢٣٪ ١٢ .

واسهم الفساد المالي والإداري في تشكيل رأي عام موحد يرى ان الطبقة الحاكمة غير جادة في اجراءاتها لمحاربة الفساد ، وتشير التقارير الدولية الى ان

شهدت الانتخابات النيابية العراقية في عام ٢٠٢١ تحديات جمة كادت تضع العملية الديمقراطية والدستورية في العراق في خطر، ومع ذلك تمكنت القوى السياسية من احتواء الوضع، وجرى اتخاذ قرار بإجراء انتخابات مبكرة وسط بيئة يمكن وصفها بالهشاشة الديمقراطية، وفي هذا المبحث سنحاول التطرق الى الانتخابات النيابية العراقية التي جرت عام ٢٠٢١ واهم التحديات التي واجهتها، و بناءً على ذلك جرى تقسيم المبحث على مطلبين على النحو الاتي:-

المطلب الاول: سياقات الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١

قبل ان نتطرق الى الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١، ونتائجها من المهم تسليط الضوء على الازمات التي سبقت تلك الانتخابات ، إذ يشعر المجتمع العراقي، لاسيما فئة الشباب منهم بسخط وغضب نتيجة سياسات النخبة الحاكمة ، التي استمرت في هدر ثروات العراق منذ التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، وعدم الاهتمام بتنمية القطاع الاقتصادي والسياسي وانتشار ظاهرة الفساد و تفشي الفقر، والبطالة، حيث زادت هذا المتغيرات من حدة الاستياء الشعبي، كذلك اتسم اداء الحكومات المتعاقبة بعد

١١. مثنى العبيدي، تنامي الاحتجاجات في العراق: الأسباب والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، مركز

الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة، (العدد ٢١٩، كانون الثاني ٢٠٢٠)، ص ٢٤٣

١٢. للمزيد ينظر الى : ربع سكان العراق تحت خط الفقر رغم وجود احتياطي بلامس ١٠٠ مليار دولار، جريدة الشرق الأوسط، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط الاتي:

الاحتجاجات فان المتغير الاقتصادي كان له دور متقدم في اشعالها حيث صار العديد من المواطنين يعانون من انخفاض في مستوى المعيشة بشكل لافت فضلاً عن ارتفاع مستويات البطالة، واضمحلال الخدمات بشكلها العام، و تراجع البنية التحتية،^{١٥} كل ذلك أدى الى خلق حالة من عدم الثقة في السياسات الحكومية.

المطلب الثاني: تحديات الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١

نشبت الاحتجاجات الشعبية في الأول من تشرين الاول عام ٢٠١٩ مقليةً بأثارها على البيئة الاجتماعية العراقية مما تبلور مجموعة من النتائج التي اثرت على النظام السياسي العراقي بشكل فاعل ومؤثر، وكانت حصيلة تلك الاحتجاجات ان قدم رئيس الحكومة «عادل عبد المهدي» استقالته، وهو امر لم يسبق ان حدث في تاريخ الحكومات العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣، لاسيما مع استقالة الحكومة بأكملها لاحقاً وتشكيل حكومة جديدة برئاسة «مصطفى الكاظمي» وكان من بين أولوياتها هذه الحكومة اجراء انتخابات نيابية مبكرة، ومن نتائج الاحتجاجات ايضا اصدار قانون انتخابي جديد يدعم نوعاً ما الانتخابات الفردية والدوائر المتعددة بدلاً من نظام الانتخابات بالقائمة المعتمدة

العراق خسر ما يقارب من ٤٥٠ مليار دولار بسبب الفساد، واستهلك الفساد المالي نحو ٢٥٪ من المال العام سنوياً، وقد صنفت منظمة الشفافية العالمية العراق في المرتبة ١٦٩ من بين ١٨٠ دولة الأكثر فساداً في العالم لعام ٢٠١٩، فالفساد منتشر على نطاق واسع في مؤسسات الدولة وقد اتهم وزراء ومسؤولون كبار وسياسيون بارتكاب جرائم فساد مع الإفلات من العقاب^{١٦}.

في ضوء كل تلك المدخلات والمتغيرات اندلعت تظاهرات واسعة في الشارع العراقي تحديداً في الأول من تشرين الاول عام ٢٠١٩ ضد حكومة (عادل عبد المهدي)، إذ طالب المحتجون توفير فرص عمل جديدة، ومستوى افضل للعيش، والقضاء على الفساد، ومع تطور الأمور ازدادت المطالب لتشمل اصلاحات سياسية، ومحاسبة السياسيين الفاسدين منهم، ومع استعمال القوة ضد المتظاهرين وسقوط مئات الضحايا تصاعدت المطالب لتدعو الى تغيير شامل للنظام السياسي القائم، وذلك عبر حل مجلس النواب، واستقالة الحكومة، وتعديل الدستور، ووضع قانون جديد للانتخابات واجراء انتخابات مبكرة تحت اشراف دولي^{١٧}.

ان احتجاجات تشرين الاول ٢٠١٩ لم تكن نتيجة آنية بل كانت نتاج لمجموعة من التراكمات التي طالبت لأكثر من خمسة عشر عاماً، وعند التمعن في بواعث هذه

١٣. ستار جبار علاوي، مشكلة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المعهد العراقي لحوار الفكر ١٧ أيلول، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي: <http://www.bit.ly/35glhe7>.

١٤. ميرفت عوف، ايران برة برة: لماذا تخاف طهران من مظاهرات العراق اكثر من لبنان، ساسا بوست، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي:

https://www.albasrah.net/pages/mod.php?pageNum_Recordset714=1&totalRows_Recordset391=130&mod=authart&idauth=1 تاريخ زيارة الموقع ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٤.

١٥. ينظر الى: تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان في اب ٢٠٢٠ انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الاول ٢٠١٩ الى نيسان ٢٠٢٠، ص ٣ ص ١٠.

، ويتم اعتبار الفائز من يحصل على أعلى عدد من الأصوات بناءً على النظام الانتخابي الفائز الأول.

ساعد النظام الانتخابي الجديد على بروز احزاب وقوى سياسية جديدة مع عدد ملحوظ من المرشحين المستقلين ، كما زادت حصة بعض الاحزاب التي يبدو ان قاعدة مؤيديها قد توسعت اكثر من السابق ، وبالرغم من الضمانات التي وفرها القانون الانتخابي لجعل التمثيل اكثر واقعية عبر تمكين الناخب من اختيار مرشحه بشكل مباشر دون الاعتماد على القائمة ؛ إلا ان المشاركة لم تكن بالمستوى المتوقع بالنظر الى حجم الاحتجاجات ومستواها و مطالبها بالإصلاح والإنجاز، واستناداً الى اعلان المفوضية العليا المستقلة فأن نسبة المشاركة في الانتخابات كانت ٤١٪ من اجمالي ٦٧٩،٩٠٧،٢٤ ناخب ، و شارك في العملية الانتخابية ٢١ تحالفاً و ١٠٨ حزباً سياسياً فضلاً عن ٧٨٩ مرشحاً مستقلاً ، و حصلت التحالفات المشاركة على ١٣٨ مقعداً بينما حصلت الاحزاب على ١٤٨ مقعداً اما المستقلين فحصلوا على ٤٣ مقعداً^{١٧}.

سابقاً ، والذي كانت تتركز فيه سلطة الكيانات السياسية الكبيرة واستيلائها على الحكم طوال الانتخابات الماضية^{١٦}.

اسفرت الاحتجاجات عن اصدار قرار من الحكومة بتسريع العمل على تقديم موعد الانتخابات التي كانت مقررة في عام ٢٠٢٢ ، ليجري تقديمها الى عام ٢٠٢١ ، وجاءت هذه الخطوة استجابة لمطالب إجراء انتخابات بصورة مبكرة استناداً الى قانون انتخابي جديد يسن من قبل السلطة التشريعية، تهدف هذه الانتخابات الى ايجاد حكومة تعبر عن آمال وتطلعات الشعب، وتكون قادرة على ادارة البلاد بالشكل الامثل، و ساهمت هذه التطورات في تنمية وعي مجتمعي جديد ناظم على الطبقة السياسية الحاكمة ، والقوى السياسية التي فشلت في عملية الادارة .

وافقت الجهات المعنية على تنظيم الانتخابات النيابية المبكرة في العاشر من تشرين الاول عام ٢٠٢١ ، وتم إجراءها بالفعل في ذلك التاريخ ، وشهدت الانتخابات تغييرات في نظامها ، حيث جرى الانتقال الى نظام التمثيل النسبي عبر الدوائر الانتخابية المتعددة ، مع تجزئة العراق الى (٨٣) دائرة انتخابية ، يعتمد هذا التقسيم على جمع مجموعة من مراكز تسجيل الناخبين في كل دائرة انتخابية، و أصبح للمحافظة الواحدة عدد من الدوائر الانتخابية ، مع السماح بالترشيح الفردي داخل كل دائرة ، ويتم ترتيب المرشحين حسب عدد الأصوات التي حصلوا عليها

١٦. زهير خضير عباس، لمى عباس محمد، الانتخابات النيابية المبكرة في العراق: بين المطالب المشروعة للاحتجاجات والتحديات الراهنة، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، (المجلد ٢٩، العدد ٩٦، ٢٠٢١)، ص ٢٦٩.

١٧. للمزيد ينظر الى : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الاتي: www.ihc.org، تاريخ زيارة الموقع ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٥.

المبحث الثالث

السلوك التصويتي في الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١

اولاً. المعوقات الاقتصادية:
تؤثر العوامل الاقتصادية في السلوك الناخبين بشدة مستندة الى الظروف الاقتصادية العامة للمجتمع، والوضع الاقتصادي والمالي الذي تجري فيه الانتخابات مع تزايد التحديات الاقتصادية وضغوطها، أذ يركز المواطنون بشكل أكبر على كيفية مواجهة هذه التحديات بدلاً من التصويت في الانتخابات، فالعديد من أصحاب الدخول المنخفضة يرون ان الانتخابات ليست من اولوياتهم، لأنها لا تقدم حلول فورية لمشكلاتهم، مؤمنين بأن المشاركة السياسية لا تسهم في تحسين احوالهم المعيشية، وبالتالي لا يهتم بعضهم بالأنشطة السياسية او المشاركة في الانتخابات ما لم يتحقق لهم امنهم الاقتصادي اليومي^{١٨}.

ويتأثر السلوك التصويتي للمواطنين في العراق تأثراً كبيراً بالعوامل الاقتصادية، حيث تؤدي مشكلة البطالة دوراً حيوياً في تشكيل هذا السلوك داخل المجتمع العراقي، ووفقاً لإحصاءات وزارة التخطيط بلغ معدل البطالة بين فئة الشباب لعام ٢٠١٦ (٢٠،١٪)، مع ارتفاع نسبي لدى الاناث ليصل الى ٣٨٪، كما بلغ معدل النشاط للفئة العمرية ٢٠ عاماً حوالي ٤٣٪، تظهر هذه الإحصاءات ان الفئة الشبابية معرضة بشكل كبير للتأثيرات السلبية لمعدلات البطالة المرتفعة، وتفقد

ان ابرز اشكال السلوك السياسي هو السلوك التصويتي، و الأخير يعد من اكثر طرق المشاركة السياسية انتشاراً، وهو سمة مميزة للمجتمع الحديث، فهو يمثل وسيلة منظمة للتعبير عن الرأي، حيث يعتبر التصويت بجوهره فعلاً يعكس وجهة نظر الفرد، ويعد الانتخاب من الأدوات الاساسية التي تسمح للشعب بالمساهمة في عملية صنع القرار السياسي بما يتماشى مع النظام القائم^{١٩}، ووفقاً لذلك جرى تقسيم هذا المبحث على مطلبين كالآتي:-

المطلب الأول: معوقات السلوك التصويتي في الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١

السلوك التصويتي للناخب العراقي في المراحل الانتخابية الماضية منذ انتخابات عام ٢٠٠٥، مروراً بانتخابات عام ٢٠١٠، ٢٠١٤، ومن ثم انتخابات عام ٢٠١٨ كان يعتمد بشكل كبير على طبيعة الاوضاع المحيطة، التي تتزامن مع كل مرحلة انتخابية، في انتخابات عام ٢٠٢١ لم تختلف الأمور كثيراً، أذ كانت هناك مجموعة من المؤثرات الضاغطة، التي اثرت بصورة كبيرة على السلوك التصويتي للمواطن العراقي، وسوف نببحث في تلك المؤثرات بصورة مختصرة وهي الآتي:-

١٨. محمد عدنان محمود، السلوك السياسي وقيم المجتمع: رؤية في السلوك السياسي والانتماء الاجتماعي في العراق: (دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ط١، ٢٠٢١)، ص٣٠٦.

١٩. احمد جابر حسن محمد، نصيف جاسم محمد، التصويت والمشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٤ و٢٠١٨، مجلة ادب الفراهيدي، جامعة تكريت، كلية الآداب، (المجلد ١٣، العدد ٤٥، اذار ٢٠٢١)، ص١٨٦.

الاقتصادي لمجتمع ما كافيًا لإشباع الحاجات المتزايدة للمواطنين، وتوفير حد ادنى مقبول من الدخول توفر لجميع المواطنين حياة كريمة كلما تهيأت الفرصة بشكل اكبر لاتساع نطاق المشاركة في الانتخابات.

ثانياً: المعوقات الاثنية والمذهبية:

منذ الانتخابات الأولى في العراق عام ٢٠٠٥ وحتى انتخابات عام ٢٠٢١ أدت التأثيرات الطائفية والعرقية دوراً مهماً في تشكيل السلوك التصويتي للناخب العراقي ، ففي الدورة الانتخابية الاولى صوت العراقيون ضمن اطار طائفي ومناطقى وعرقى للقوائم التي رفعت شعارات تتعلق بهذه الهويات، وكان ذلك نتيجة للتوترات بين الأطراف السياسية واختلافات العلاقات السياسية بينها، وكل طرف كان يسعى لتوجيه جمهوره نحو اتجاهات معينة مستغلاً مخاوفهم السياسية والأمنية، ويستعمل الاعلام لتسويق هذه المخاوف وتعزيزها، لاسيما في ظل التحديات مثل التهديدات الإرهابية التي اتخذت ابعاداً طائفية واضحة نتيجة لدور الجماعات الارهابية في بناء ثقافة التطرف والعنف المتبادل^{٢٣}.

فالانتخابات النيابية لعام ٢٠٢١ لا تختلف عن سابقتها من حيث تأثيرها في التحالفات الانتخابية، ومن ثم تأثيرها في السلوك التصويتي للناخبين، إذ ان التحالفات الانتخابية كانت انعكاساً لما سبقتها من

بيانات البنك الدولي إن هذه الفئة شهدت زيادة ملحوظة في معدلات البطالة بلغ بنسبة ٣٦٪ في عام ٢٠١٩ نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية^{٢٠}.

ووفقاً لإحصائيات وزارة التخطيط لعام ٢٠١٨ بلغ معدل الفقر نسبة ٢٠٪، تمثل هذه النسبة انخفاضاً مقارنة بعام ٢٠١٤، إذ كانت ٢٢,٥٪ نتيجة الازمة الاقتصادية والأمنية المزدوجة التي مر بها العراق في ذلك العام ، وتختلف معدلات الفقر بين المحافظات بناءً على النشاط الاقتصادي ومستوى التطور التنموي، وشهدت بعض المحافظات انخفاضاً في نسبة الفقر في حين ارتفعت النسبة في محافظات اخرى بينما بقيت ثابتة في بعضها، واستجابة لهذه الاحصائيات اطلقت الحكومة العراقية خطة استراتيجية لخفض مستويات الفقر في العراق للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، مستهدفة خفض نسبة الفقر الى ١٦٪^{٢١}.

وفقاً لما سبق تأثر السلوك التصويتي للمواطنين العراقيين بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية، أدى هذا التأثير الى انخفاض نسب المشاركة للناخبين في انتخابات عام ٢٠٢١، إذ كانت المشاركة في هذه الانتخابات بصورة اقل من جميع الدورات السابقة بعد عام ٢٠٠٥ و وصلت الى ٤١٪ بينما ارتفعت نسبة الامتناع عن المشاركة الى ٥٩٪ ، مقارنة بنسبة عزوف ٥٥٪ في الدورة النيابية السابقة^{٢٢}.

فالحقيقة المؤكدة انه كلما كان النمو

٢٠. نبيل جعفر المرسومي، دور اطراف الإنتاج في مواجهة البطالة، (منظمة العمل الدولية، ١، ٢٠٢٢)، ص١٢.

٢١. وزارة التخطيط العراقية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط الاتي: <http://www.mop.gov.iq>، تاريخ زيارة الموقع ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٥.

٢٢. علي سعدي عبد الزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام ٢٠٢١: دراسة تحليلية، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١)، ص٣.

٢٣. محمد عدنان محمود، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٨.

في مناطق معينة تعد من العوامل التي أفقدت الانتخابات جزءاً كبيراً من أهميتها وحيوتها، هذا الأمر أدى الى تراجع الاقبال الانتخابي، لاسيما بين الطبقة المثقفة، أذ ما زال النفوذ الذي تتمتع بها المناصب الحكومية او النيابية وزعامة الكتلة تؤثر بصورة كبيرة في الناخبين، وتدفعهم للأداء بأصواتهم لصالح قادة الكتل اكثر من باقي المرشحين في نفس القائمة^{٢٥}

كل ذلك جعل تزايد الطموحات الشخصية للنبذة السياسية، وبالتالي فإن ذلك الامر زاد من تأزم تشكيل الحكومة في كل انتخابات نيابية تشهدها البلاد، وان طموحات هذه الزعمات كانت المعضلة الاساسية، التي تعترض تشكيل حكومة تترجم آمال الناخبين وطموحاتهم، وبالتالي فإن كل تلك المتغيرات التي كانت مهيمنة على الواقع العراقي لم تكن تعطي انطباع مشجع في تحقيق توافق يحرر العراق من ازماته^{٢٦}.

المطلب الثاني: طبيعة السلوك التصويتي في الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١

لا شك ان انتقال العراق من نظام شمولي مغلق الى نظام سياسي يركز على التعددية أدى الى نشوء مرحلة جديدة قائمة على التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الديمقراطية، وكما تناولنا في

انتخابات فالتحالفات الانتخابية كان منقسمة بصورة كبيرة، لاسيما بين مختلف القوى السياسية التي كانت انعكاساً لانقسام المشهد الانتخابي بحسب التوجهات السياسية والاجتماعية والاثنية والطائفية.

ثالثاً: الاغتراب السياسي:

تضافرت مجموعة من العوامل التي أسهمت بشكل كبير في تحديد سلوك الناخبين العراقيين في انتخابات عام ٢٠٢١، حيث شهدت تلك الانتخابات نسبة مشاركة متدنية، أذ بلغت نسبة المشاركة ٤١٪، مما يعكس عزوفاً بنسبة ٥٩٪ مقارنة بالانتخابات السابقة، فالاغتراب السياسي احد اهم العوامل التي قيدت السلوك الانتخابي للمواطنين، أذ يشعر العديد منهم بأنهم غير قادرين على احداث تأثير او التأثير في قرارات الحكومة، هذا الشعور يؤدي الى ابتعادهم عن النشاطات السياسية والادوار الاجتماعية، في كنف هذه المعادلة تظهر نخبة حاكمة تعيد انتاج نفسها بأسماء جديدة واغلبية محكومة مما يخلق احتكاراً للدور ويفقد المجتمع الامل بالتغيير، هذا الشعور بالاغتراب السياسي كان له دور محوري في ضعف الاقبال على صناديق الاقتراع على الرغم من ان زيادة المشاركة ضرورية لتحقيق التغيير المنشود، وبالتالي يعتبر ضعف المشاركة السياسية اقصى درجات الاغتراب السياسي^{٢٤}.

رابعاً: النخبة السياسية:

ان عملية التصويت لقادة الكتل وزعماء الأحزاب السياسية لنفوذهم

٢٤. سمية دهام كاظم، علي سعدي عبد الزهرة جبير، العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية: دراسة حالة انتخابات ٢٠١٨ - ٢٠٢١، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، كلية القانون والعلوم السياسية، (المجلد الأول، العدد ٢٧، ٢٠٢٢)، ص ٢٧٤.

٢٥. همسة قطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الإصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة في انتخابات ٢٠١٨، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، كلية القانون والعلوم السياسية، (العدد ١٦، ٢٠١٩)، ص ٥٤.

٢٦. سمية دهام كاظم، علي سعدي عبد الزهرة جبير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦ ص ٢٧٧.

| | | | |
|----|----------------------|----|-----------------|
| ١٦ | تحالف كردستان | ١٧ | تحالف الفتح |
| ٩ | مكونات الأقليات | ١٢ | عزم |
| ٩ | حراك الجيل الجديد | ٩ | امتداد |
| ٥ | العقد الوطني | ٦ | اشراقة كانون |
| ٤ | قوى الدولة | ٥ | تصميم |
| ٤٠ | مستقلون | ٢١ | أحزاب صغيرة |

جدول رقم (١) من اعداد الباحث من اعداد الباحث بالاستناد الى الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على الرابط الاتي: [www.http://ihec.](http://ihec.www) تاريخ زيارة الموقع ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٥، و يبين السلوك التصويتي للناخب العراقي في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق ان الكتلة الصدرية حصلت على اعلى عدد من المقاعد في مجلس النواب اذ نالت ٧٣ مقعداً، وهو ما يمثل حوالي ٤٢٪ من مجموع المقاعد التي حصل عليها المرشحات الشيعية سواء من الأحزاب السياسية ام المستقلين، حيث يبلغ عددها الإجمالي نحو ١٧٦ مقعداً، في المقابل حصل حزب تقدم بقيادة «محمد الحلبوسي» على ٣٧ مقعد، وشهدت كتلة «حيدر العبادي» و «عمار الحكيم» المتمثلة بقوى الدولة تراجعاً، بينما برزت قوى تشرين التي ساهمت في تقريب

المبحث السابق واجهت العملية الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ العديد من التحديات، وكان احد ابرز التحديات سلوك الناخبين التصويتي في الانتخابات الأخيرة التي عام ٢٠٢١، اذ يشكل هذا السلوك جزءاً اساسياً في واقع العملية السياسية والمشاركة فيها، واستناداً الى ذلك فإن الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١ كانت مختلفة عن سابقتها من ناحية الادلاء بالأصوات الانتخابية وفقاً للمتغيرات الطائفية والعرقية والجهوية فجاءت نتائج الانتخابات لتعزز من عمق الانقسام الذي يعيشه المجتمع العراقي.

انتجت تلك الانتخابات مشهد سياسي جديد على الساحة السياسية العراقية، اذ تبلور عنها تفهق الأحزاب التقليدية بشقيها الشيعية والسنية، في المقابل شهدنا تقدم قوى جديدة على الساحة السياسية ممثلة بالثريين والمستقلين، فضلاً عن اطلالة قوى شابة لم يتعدى عمر افرادها الثلاثون عاماً، و امر لم يكن مسموحاً به في الانتخابات السابقة، كما حصلت المرأة على (٩٧) مقعداً، متجاوزة العدد المخصص لها وفق الدستور العراقي^{٢٧}.

| اسم الحزب | عدد المقاعد | اسم الحزب | عدد المقاعد |
|---------------------------|----------------|--------------------------|----------------|
| الكتلة الصدرية | ٧٣ | تقدم | ٣٧ |
| ائتلاف دولة القانون | ٣٤ | الديمقراطي الكردستاني | ٣٢ |

٢٧. علي سعدي عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

موعد الانتخابات، أما بالنسبة للقوى الكردية تمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني من الهيمنة على أغلبية المقاعد، أما المستقلون فقد حصلوا على ٤٠ مقعداً^{٢٨}.

ان السلوك التصويتي يعد نوعاً من أنواع السلوك البشري، وتتأثر ممارسته بمجموعة متنوعة من العوامل، ويؤدي العامل الديموغرافي دوراً محورياً في السلوك التصويتي، إذ يعتبر حجم السكان الأساس الذي يعتمد عليه في العملية الانتخابية، ومع ذلك لا ينظر عادة الى حجم السكان كمعيار أساسي في الانتخابات، بل الأهم هو مدى تفاعل المجتمع، بشكل حضاري مع العملية الانتخابية^{٢٩}.

ومن ذلك المنطلق حدد الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ مقاعد مجلس النواب وفقاً للنسبة السكانية؛ أي بمعنى ان كل عضو في مجلس النواب العراقي يمثل (١٠٠ الف) نسمة، وبذلك اصبح عدد أعضاء مجلس النواب في الدورة الانتخابية الأخيرة لعام ٢٠٢١ بحدود ٣٢٩ مقعد، وجرى توزيع المقاعد وفقاً لنسب مقرر ل كل محافظة من المحافظات بما تتناسب مع حجم الناخبين، و أدى النظام الانتخابي الجديد بعد تقسيم العراق الى (٨٣) دائرة انتخابية دوراً كبيراً في السلوك التصويتي للناخبين، إذ جرى تقسيم المحافظات الى عدة دوائر انتخابية، والجدول الاتي يبين الدوائر الانتخابية حسب المحافظات العراقية.

| التسلسل | المحافظة | عدد الدوائر الانتخابية | عدد الناخبين | عدد مراكز التسجيل | عدد مراكز الاقتراع | عدد المحطات | حصة المحافظة من المقاعد |
|---------|------------|------------------------|--------------|-------------------|--------------------|-------------|-----------------------------------|
| ١ | بغداد | ١٧ | ٥٣٣٣١٣٥ | ٢٠٩ | ٢٨٤٢ | ١٢٥٤٧ | ٧١+مقعدين للمكون المسيحي والصابئي |
| ٢ | نينوى | ٨ | ٢٣٧٠١٩٦ | ١٤٠ | ٧٥٣ | ٥٦٤٢ | ٣١ |
| ٣ | البصرة | ٦ | ١٨٠٦٨٧٩ | ٧٦ | ٤١٤ | ٤١٦٨ | ٢٥ |
| ٤ | السليمانية | ٥ | ١٢٩٠٥٨٥ | ٧٩ | ٥٠٣ | ٢٩٦٩ | ١٨ |
| ٥ | ذي قار | ٥ | ١٢٦٢٩٠٥٨ | ٤٤ | ٤٤٠ | ٢٨٦٦ | ١٩ |
| ٦ | بابل | ٤ | ١٣٦٤٥٠٧ | ٣٧ | ٣١٤ | ٢٨٣٧ | ١٧ |
| ٧ | اربيل | ٤ | ١٠٥٠٤١٦ | ٥٣ | ٤٩٨ | ٢٦١٠ | ١٥ |
| ٨ | الانبار | ٤ | ١٠٨٧٣٤٦ | ٧٢ | ٣٨٠ | ٢٤٩٣ | ١٥ |
| ٩ | ديالى | ٤ | ١٠٤٧٤٣٩ | ٤١ | ٤٨٣ | ٢٤٦٦ | ١٤ |

٢٨. مارسين الشمري، الانتخابات العراقية ٢٠٢١: المستقلون والأحزاب السياسية الجديدة، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٢)، ص ٧.

٢٩. سفين جلال فتح الله، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠١٠: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، (المجلد ٨، العدد ١، ٢٠١٣)، ص ٣٨٠.

| | | | | | | | |
|----|------|-----|----|---------|---|------------|----|
| ١٢ | ٢٢٤٧ | ٣١٥ | ٤٣ | ١٠٢٠٩٦٥ | ٣ | كركوك | ١٠ |
| ١٠ | ١٦٧٠ | ٢٣٠ | ٤١ | ٧١٧٢٥٤ | ٣ | ميسان | ١١ |
| ١١ | ١٦٩٠ | ٢٤٤ | ٣٤ | ٧٤٤٤٩٧ | ٣ | كربلاء | ١٢ |
| ١٢ | ٢٢٢٧ | ٣١٢ | ٣٨ | ٩٧٢٠٠٢ | ٣ | صلاح الدين | ١٣ |
| ٧ | ١١٥٣ | ١٧٠ | ٢٩ | ٥٣٦٦١٠ | ٢ | المثنى | ١٤ |
| ١١ | ١٨٧٤ | ٣٠٥ | ٣١ | ٨٤٣٢٠٦ | ٣ | واسط | ١٥ |
| ١١ | ١٨٠٧ | ٢٤٦ | ٤١ | ٧٩٧٩٠٠ | ٣ | الديوانية | ١٦ |
| ١٢ | ١٨٠٧ | ٢٦٤ | ٤١ | ٧٧٤٦١٧ | ٣ | دهوك | ١٧ |
| ١٢ | ٢٠٥٧ | ٣٣٦ | ٣٠ | ٨٤٦٢٥٩ | ٤ | النجف | ١٨ |

جدول رقم (٢) من اعداد الباحث بالاستناد الى الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على الرابط الاتي: [www.http://ihcc.iq](http://ihcc.iq) تاريخ زيارة الموقع ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٥، يوضح تقسيم العراق الى (٨٣) دائرة انتخابية، وعدد الناخبين في كل دائرة انتخابية، وعدد مراكز التسجيل ومراكز الاقتراع والمحطات.

ان عملية تقسيم المحافظات الى دوائر انتخابية صغيرة، ومتعددة يؤثر بشكل كبير على حصر التصويت في مدن معينة، نتيجة لذلك غالباً ما يتم توجيه التصويت نحو ناخبين ينتمون الى طائفة دينية او اجتماعية محددة متجاهلاً معايير الكفاءة والنزاهة التي ينبغي ان تكون اساس الاختيار، وبالتالي ادت هذه العوامل دوراً مهماً في سلوك الناخبين خلال انتخابات عام ٢٠٢١ وبالرغم من التنوع الديني والطائفي في العراق تظل الغالبية العظمى من سكانه يدينون بالإسلام، حيث تعتبر الطائفتان الرئيسيتان هما «السنية والشيعية»، وتحدد الانتماءات الجغرافية لكل طائفة بدءاً من محافظة بغداد، حيث تعد المحافظات الواقعة شمال بغداد مثل دهوك، أربيل، السليمانية، نينوى، كركوك، تكريت، ديالى الانبار من معقل المذهب السني، في المقابل تسود الطائفة الشيعية في محافظات الجنوب، مثل بابل، كربلاء، النجف، الديوانية، المثنى، ذي قار، البصرة، ومع ذلك توجد مناطق تتداخل بين الطائفتين في بعض المحافظات مثل أجزاء من البصرة وبابل و واسط و ذي قار^{٣٠}. ووفقاً للمتغيرات الديمغرافية فهناك عدد من القوميات والمكونات ذات الطابع الاثني والطائفي توزعت في المجتمع العراقي، أذ يضم العراق بعض القوميات المؤثرة في المشهد السياسي مثل القومية الكردية والتركمانية والاشورية والارمن فضلاً عن القومية العربية، أذ تشكل تلك القومية بحدود ٨٠ الى ٧٥ ٪ من سكان العراق، بينما تبلغ نسبة الكرد ١٥ الى ٢٠ ٪ و ٥ ٪ تتوزع بين القوميات الأخرى، وهذه النسبة تتفاوت في الزيادة والنقصان بحسب أوقات زمنية سياسية، وقد تركت هذه الظاهرة اثر واضح في السلوك التصويتي عبر توجه الناخبين نحو التصويت الى قوائم ذات طابع قومي معين متأثرين بذلك في عواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء للقومية التي ينتمون اليها مما ظهر ذلك بصورة جلية في السلوك التصويتي في انتخابات عام ٢٠٢١ .

٣٠. للمزيد ينظر الى: شاكر ظاهر فرحان الزيدي، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧)، ص ٦٦.

التصويت لتلك التفضيلات السياسية ذات الأصل الاجتماعي كانت من خلال القناعة لتصويت لمرشح معين، وتلك القناعة لم تكن نتاج تحليل اهداف ومشاريع و روى المطروحة من قبل الشخص المرشح في الحملة الانتخابية، ولكن التصويت جاء بسبب الضغوط التي مارسها أعضاء مجتمعهم، ومن هنا عبر السلوك التصويتي عن العقل الجمعي لمجتمع معين في لحظة تاريخية فارقة.

مما سبق يتضح لنا تأثير السلوك التصويتي في الانتخابات النيابية العراقية عام ٢٠٢١، فعملية تأثير وتعديل خيار التصويت في الانتخابات تأثر بصورة كبيرة بالعوامل المؤثرة والضاغطة، فضلاً عن ارتباط التصويت بتفضيلات سياسية متباينة، وهذه التفضيلات السياسية ارتبطت بصورة كبيرة بالمكونات الاجتماعية المختلفة في المجتمع العراقي، التي ينتمي اليها الأشخاص المصوتين، وبالتالي فإن

الخاتمة

الاجتماعي هو ارتباطه الوثيق بشؤون الحكم، والسياسة العامة.

٣. اندلعت الاحتجاجات الشعبية في الأول من تشرين الاول عام ٢٠١٩، وكان لها تأثيراً كبيراً على الوضع في البلاد، واسفرت هذه الاحتجاجات عن نتائج ملموسة اثرت بشكل كبير على النظام السياسي العراقي، حيث أدت الى استقالة رئيس الحكومة آنذاك «عادل عبد المهدي» وتشكيل حكومة جديدة برئاسة «مصطفى الكاظمي»، وكانت من اهم أولويات هذه الحكومة اجراء انتخابات نيابية مبكرة.

٤. نتيجة لتلك الاوضاع والتحديات، تقرر اجراء انتخابات نيابية مبكرة في العاشر من تشرين الاول ٢٠٢١، وبالفعل جرى تنظيمها في هذا التاريخ، وجرى تعديل النظام الانتخابي الى نظام التمثيل النسبي مع دوائر انتخابية متعددة، أذ جرى تقسيم العراق الى (٨٣) دائرة انتخابية، ويعتمد تقسيم هذه الدوائر على ضم مجموعة من مراكز تسجيل الناخبين في كل دائرة انتخابية، وبهذا الشكل أصبحت كل محافظة تتكون من عدد من الدوائر الانتخابية، أذ يتم الترشيح فيها بشكل فردي ضمن الدائرة الانتخابية، ويعاد ترتيب المرشحين في كل دائرة انتخابية بناءً على عدد الأصوات التي حصلوا عليها المرشح، والفائز في الدائرة الانتخابية هو من يحصل على اعلى نسبة من الأصوات وفقاً لنظام الفائز الأول.

٥. شكلت النتائج فارقا كبيراً عن جميع سابقتها من كافة الجوانب وساهم

شهدت الانتخابات النيابية العراقية في عام ٢٠٢١ العديد من التحديات والصعوبات، ومن ابرز هذه التحديات هو السلوك التصويتي للناخبين العراقيين، والذي تتشكل على أساسه نتائج الانتخابات، و تبين من خلال البحث ان السلوك التصويتي ليس مجرد اختيار مرشح بل هو عملية متكاملة تعتمد على العديد من المتغيرات المؤثرة، تتضمن هذه المتغيرات السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والعرق والطائفية، وتظهر بوضوح اثناء العملية الانتخابية عندما يدلي الناخبون بأصواتهم في صناديق الاقتراع، حيث تتجسد جميع التراكمات والمواريث والتفاعلات في لحظة محددة، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من ابرزها الاتي:-

١. يتأثر السلوك التصويتي بشكل كبير بالعوامل النفسية للفرد، ويتفاعل بشكل مباشر مع المؤثرات المحيطة في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، وتنعكس هذه التفاعلات في افعاله، لاسيما تلك المتعلقة بالسلوك التصويتي من الناحية الإجرائية، فتكون تصرفاته بمثابة استجابات للمثيرات الموجودة داخل البيئات الاجتماعية، السياسية، والديمقراطية، والاقتصادية، الى جانب كافة المتغيرات الأخرى التي تمتلك تأثيراً قوياً على هذا السلوك.

٢. يعتبر السلوك التصويتي من حيث مفهومه العام نوعاً من السلوك الاجتماعي، و بالتالي فهو يخضع لنفس القواعد والشروط التي تحكم السلوك الاجتماعي، مع ذلك ما يميز السلوك التصويتي عن السلوك

، التي ترافقت مع كل مرحلة انتخابية ،
مما اثر بصورة ملحوظة على
توجهات الناخبين.
٧. شهدت الانتخابات النيابية لعام
٢٠٢١ استمرارية في نمطها التقليدي
فيما يتعلق بتأثيرها على التحالفات
الانتخابية ، وبالتالي على سلوك
الناخبين التصويتي، حيث ان التحالفات
الانتخابية التي تم تشكيلها كانت
تجسيدا لما سبقها من تحالفات .
٨. اسفرت نتائج الانتخابات النيابية
العراقية لعام ٢٠٢١ عن انعكاس
واضح لسلوك الناخب العراقي
التصويتي، الذي تأثر بشكل كبيرة
بالعوامل الخارجية والداخلية
الضاغطة، لتتشكل النتائج الانتخابية
على ضوء هذا السلوك التصويتي
الذي كان نتاجاً للتفاعلات والتراكمات
والمواريث التاريخية التي شهدتها
العملية السياسية والانتخابية في
العراق منذ عام ٢٠٠٣.

النظام الانتخابي الجديد في بروز
احزاب و قوى سياسية جديدة و
زيادة عدد المرشحين المستقلين
بشكل ملحوظ، كما شهدت بعض
الاحزاب توسعاً في قاعدة مؤيديها
مقارنة بالسابق ، ورغم الضمانات
التي وفرها القانون الانتخابي لتحقيق
تمثيل اكثر واقعية ، أذ يتمكن الناخب
من اختيار مرشحه بشكل مباشر
دون الحاجة للقائمة ، الا ان مستوى
المشاركة لم يكن موازياً لحجم
الاحتجاجات و مطالبها بالإصلاح و
الانجاز، حيث أعلنت المفوضية العليا
المستقلة للانتخابات ان نسبة المشاركة
وصلت ٤١٪.

٦. ان السلوك التصويتي للمواطن العراقي
في المراحل الانتخابية الماضية
التي مرت بها العملية السياسية
منذ انتخابات عام ٢٠٠٥ ، مروراً
بانتخابات عام ٢٠١٠ ، ٢٠١٤ ، وحتى
انتخابات عام ٢٠١٨ تأثر بشكل كبير
بطبيعة الظروف المحيطة والضاغطة

Declaration of Conflicting Interests

-The author declared that there isn't any potential conflicts of interest with respect to the research, authorship, and/or publication of this article.

Funding

The author received no financial support for the research, authorship, and/or publication of this article.

Ethical Statement

This research complies with ethical standards for conducting scientific studies. Informed consent was obtained from all individual participants included in the study.

Data availability statement

The data that support the findings of this study are available from the corresponding author upon reasonable request.

Supplemental Material

Supplemental material for this article is available online.

Acknowledgements

The authors did not declare any acknowledgement

إقرار تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب محتمل في المصالح فيما يتعلق بالبحث أو التأليف أو نشر هذا المقال

التمويل

لم يتلق المؤلف أي دعم مالي لإجراء هذا البحث أو تأليفه أو نشره.

البيان الأخلاقي

هذا البحث يتوافق مع المعايير الأخلاقية لإجراء الدراسات العلمية. وقد تم الحصول على موافقة خطية من جميع المشاركين الأفراد المشمولين في الدراسة.

بيان توفر البيانات

البيانات متاحة عند الطلب من المؤلف المراسل.

المواد التكميلية

لا توجد مواد تكميلية لهذا البحث

الشكر والتقدير

لا يوجد شكر وتقدير أفصح به الباحث

المصادر

أولاً: الكتب

١. صابر عبد ربه، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، (دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٢).
٢. صالح عباس الطائي، المدخل الى السياسة الخارجية: دراسة في السلوك السياسي الخارجي، (مطبعة الكتاب بغداد، العراق، ط١، ٢٠١٤).
٣. محمد عدنان محمود، السلوك السياسي وقيم المجتمع: رؤية في السلوك السياسي والانتماء الاجتماعي في العراق: (دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ط١، ٢٠٢١).
٤. محمد شفيق، السلوك الإنساني وفن القيادة والتعامل و مهارات الإدارة، (مطابع روز يوسف، القاهرة، مصر، ب.ت).
٥. نبيل جعفر المرسومي، دور اطراف الإنتاج في مواجهة البطالة، (منظمة العمل الدولية، ط١، ٢٠٢٢)

ثانياً: الدوريات

٦. احمد جابر حسن محمد، نصيف جاسم محمد، التصويت والمشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٤ و ٢٠١٨، مجلة اداب الفراهيدي، جامعة تكريت، كلية الاداب، (المجلد ١٣، العدد ٤٥، آذار ٢٠٢١)
٧. الجمعي قبوح، عبد الكريم هشام، السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري: دراسة سيولوجية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة، (المجلد الثاني، العدد ٢، ٢٠١٧).
٨. زهير خضير عباس، لمى عباس محمد، الانتخابات النيابية المبكرة في العراق: بين المطالب المشروعة للاحتجاجات والتحديات الراهنة، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، (المجلد ٢٩، العدد ٩، ٢٠٢١).
٩. معتز إسماعيل خلف، محددات السلوك الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، (العدد ٢٤، ٢٠٢١).
١٠. منتصر مجيد حميد، أسس السلوك التصويتي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (العدد ٦٢، ٢٠١٥).
١١. منثى العبيدي، تنامي الاحتجاجات في العراق: الأسباب والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة، (العدد ٢١٩، كانون الثاني ٢٠٢٠)
١٢. سمية دهام كاظم، علي سعدي عبد الزهرة جبير، العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية: دراسة حالة انتخابات ٢٠١٨ - ٢٠٢١، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، كلية القانون والعلوم السياسية، (المجلد الأول، العدد ٢٧، ٢٠٢٢).
١٣. همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الإصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة في انتخابات ٢٠١٨، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، كلية القانون والعلوم السياسية، (العدد ١٦، ٢٠١٩).
١٤. سفين جلال فتح الله، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠١٠: دراسة

في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، (المجلد ٨، العدد ١، ٢٠١٣).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

١٥. امين رأس العين، السلوك الانتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية ١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر)، ٢٠٠٣.
١٦. شاكر ظاهر فرحان الزيدي، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧).

رابعاً: الأبحاث و التقارير

١٧. تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان في اب ٢٠٢٠ انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق النظاهرات في العراق من (تشرين الاول ٢٠١٩ الى نيسان ٢٠٢٠).
١٨. باسل حسين، الانتخابات العراقية العامة: تنافس محتدم في سياق جديد، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقة تحليلية، (٣٠ أيلول ٢٠٢١).
١٩. علي سعدي عبد الزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام ٢٠٢١: دراسة تحليلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (بغداد، ٢٠٢١).
٢٠. عبد الجبار السعدي، خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٠٢١: تقييم حالة، ا لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة ٨، تشرين الأول ٢٠٢١).

خامساً: مصادر الانترنت

٢١. ميرفت عوف، ايران برة برة: لماذا تخاف طهران من مظاهرات العراق اكثر من لبنان، ساسا بوست، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط الاتي:
https://www.albasrah.net/pages/mod.php?pageNumRecordset714=1&totalRows_Recordset139130=&mod=authart&idauth=2024 1. تاريخ زيارة الموقع 21 كانون الثاني
٢٢. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الاتي:
[www.http://ihec.iq](http://www.ihec.iq)، تاريخ زيارة الموقع ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٤.
٢٣. وزارة التخطيط العراقية، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط الاتي:
<http://www.mop.gov.iq>

References

First: the books

1. Saber Abd Rabbo, theoretical trends in the interpretation of political consciousness,(Al-Wafa house for Dunya printing and publishing, Alexandria, Egypt, Vol. 2002 ,1).
2. Saleh Abbas al-Taie, the entrance to foreign policy: a study in foreign



- political behavior, (book press Baghdad, Iraq, Vol.2014 ,1).
3. Mohammed Adnan Mahmoud, political behavior and community values:a vision in political behavior and social affiliation in Iraq: (Dar setur publishing and distribution, Baghdad, Iraq, Vol.2021 ,1).
 4. Mohamed Shafik, human behavior and the art of leadership, dealing and management skills, (rose Youssef press, Cairo, Egypt, B.C).
 5. Nabil Jafar al-Marsoumi, the role of production parties in the face of unemployment, (ILO, i2022 ,1)

Second: periodicals

6. Ahmed Jaber Hassan Mohammed, Nasif Jassim Mohammed, voting and participation in the Iraqi parliamentary elections of 2014 and 2018, al-Farahidi literature magazine, Tikrit University, Faculty of literature, (volume 13, issue 45, March 2021)
7. El-Jami'i qabouh, Abdelkarim Hisham, electoral behavior in Algerian society: a psychological study, Algerian Journal of human security, Batna University, (Volume II, Issue 2017 ,2).
8. Zuhair Khudair Abbas, Lama Abbas Muhammad, early parliamentary elections in Iraq :between the legitimate demands of the protests and the current challenges, Journal of the University of Babylon for the Humanities, University of Babylon, (Vol.29, No. 2021 ,9).
9. Moataz Ismail Khalaf, determinants of electoral behavior in Iraq after 2003, Tikrit Journal of political science, Tikrit University, (Issue ,24 2021).
10. Montaser Majid Hamid, the foundations of voting behavior in the United States of America, Journal of International Studies, Center for International Studies, University of Baghdad, (issue 2015 ,62).
11. Muthanna al-Obaidi, the growing protests in Iraq: causes and consequences, Journal of international politics, Al-Ahram Center for Political Studies, Cairo, (issue 219, January 2020)
12. Sumaya Daham Kazim, Ali Saadi Abdul Zahra Jubeir, reluctance to hold Iraqi parliamentary elections: a case study of the 2021-2018 elections, Tikrit Journal of political science, Tikrit University, Faculty of law and Political Science, (Volume I, Issue 2022 ,27).
13. Hamsa Qahtan Khalaf,the Democratic political process in Iraq between reform, empowerment and comprehensive review in the 2018 elections, Tikrit Journal of political science, Tikrit University, Faculty of law and political science, (No. 2019 ,16).
14. Sven Jalal Fathallah, geography of the parliamentary elections in

Iraq for 2010: a study in geopolitics, Kirkuk University Journal for Humanitarian Studies, Kirkuk University Journal for Humanitarian Studies, (Vol.8, No. 2013 ,1).

Third: letters and theses

15. Amine ras el Ain, electoral behavior and communication:a descriptive field study of the behavior of a sample of voters in Algeria during the 1999 presidential elections, unpublished master's thesis, (Faculty of political science and media, University of Algiers), 2003.
16. Shaker Daher Farhan al-Zaidi, geography of the parliamentary elections in Iraq in 2005, unpublished master's thesis (Faculty of Arts, University of Baghdad, 2007).

Fourth: research and reports

17. The report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights in August 2020 violations and abuses of human rights in the context of demonstrations in Iraq from (October 2019 to forget 2020).
18. Bassel Hussein, Iraqi general elections: intense competition in a new context, Al Jazeera Center for studies, Doha, analytical paper, (September 2021 ,30).
19. Ali Saadi Abdul Zahra, the 2021 legislative elections in Iraq:An Analytical Study, Al Bayan Center for studies and planning, (Baghdad, 2021.).
20. Abdul-Jabbar al-Saidi, map of political forces participating in the 2021 legislative elections:a case assessment, Arab Center for research and Policy Studies, (Doha, October 2021 ,8).

Fifth: internet sources

21. Mervat auf, Iran Barra Barra:why Tehran is more afraid of the demonstrations in Iraq than in Lebanon, Sasa Post, International Information Network on the following link: https://www.albasrah.net/pages/mod.php?pageNum_Recordset714=1&totalRows_Recordset139130=&mod=authart&idauth=1 the date of visiting the site is January 2024 ,21.
22. The Independent High Electoral Commission, the International Information Network at the following link: [www.http//ihec.iq](http://ihec.iq), website visit date January 2024 ,22.
23. Iraqi Ministry of planning, international Internet Information Network at the following link: [http/ / www. mop. gov. iq](http://www.mop.gov.iq)

